الأمم المتحدة S/2002/945

مجلس الأمن

Distr.: General
23 August 2002
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

تعقيبا على الرسالة المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/2002/941)، وبناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أنقل إليكم موقف الحكومة الرواندية في ضوء ما تسميه الحكومة الكونغولية وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة ''العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي تقوم بها رواندا منذ بضعة أيام في مقاطعة كيفو الجنوبية في الكونغو''.

تشكل ادعاءات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية دليلا إضافيا على سوء نيتها في معالجة الأزمة التي تلم بمنطقة البحيرات الكبرى منذ ٤ سنوات. وفي حين ما فتئت الحكومة الرواندية تبدي التزامها بسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية حالما تعترف ج والمجتمع الدولي بشواغلها الأمنية وتأخذها في الاعتبار، فإن حكومة ج لم تتخذ من جانبها أي خطوة في الميدان يمكن أن تؤدي إلى استعادة مناخ الثقة بين حكومتينا. وهذه بعض الأعمال التي تبين عدم التزام حكومة ج بتنفيذ اتفاق بريتوريا:

(١) منذ التوقيع على اتفاق بريتوريا، واصلت حكومة ج دعمها للقوات المسلحة الرواندية السابقة ولميليشيات الإنترهاموي؛

(٢) واصلت حكومة ج عمليات إلقاء الأسلحة والذخيرة بواسطة الطائرات في بلديات كازيميا ولوليمبا وسالامابيلا ومينيمبوي ونزوفو. وهذه البلديات معروفة جيدا بالنسبة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في ج واللجنة العسكرية المشتركة بوصفها من مواقع القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنترهاموي؛

260802 260802 02-53497 (A)
0253497

(٣) يثبت العديد من الوثائق (بطاقات هوية شخصية للقوات المسلحة الكونغولية) التي صودرت في ساحة المعركة تورط القوات المسلحة الكونغولية إلى جانب القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنترهاموي؛

(٤) الخطابات السياسية المليئة بالكراهية والتحريض التي تدلي بها الحكومة الكونغولية لا تساعد في تهدئة الوضع وتطبيع العلاقات بين بلدينا، ويشهد على ذلك بيان ومداخلات وزير الخارجية الكونغولي في مجلس الأمن في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في أثناء الجلسة المخصصة لاتفاق بريتوريا للسلام.

ومن نتائج هذه الحالة التي تفرضها السلطات الكونغولية أن التحالف بين القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنترهاموي والقوات المسلحة الكونغولية ما فتئ يشكل تهديدا بالنسبة لرواندا. وهذا ما يحمل الحكومة الرواندية على مقاتلتهم في معاقلهم في كيفو الجنوبية لمنعهم من عبور الحدود الرواندية.

ما يستخلص من المذكور آنفا أن حكومة ج أخلفت الوعود التي قطعتها في إطار اتفاق بريتوريا للسلام، وانتهكت الفقرات ٦ و ٧ و ٨-١ و ٨-٢ و ٨-١٠ من ذلك الاتفاق التي يشكل مضمونها الشرط الذي لا بد منه لعودة السلام إلى الاستتباب في منطقة البحيرات الكبرى.

إن الحكومة الكونغولية، خشية منها أن ترفع الحكومة الرواندية هذه المسألة إلى الطرف الثالث، سارعت إلى التذرع بكونها الضحية مع أنها هي أصل المشكلة، يدفعها إلى ذلك الرغبة الخفية في بث الفوضى وتبرئة نفسها أمام الطرف الثالث والمجتمع الدولي. وهي تدعي العدوان عليها وهي في الحقيقة المعتدية.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، تجدد حكومة رواندا التزامها الثابت بتحقيق السلام الشامل في منطقة البحيرات الكبرى، علاوة على التزامها بسحب قواتها من أراضي ج بمجرد أن يكف التهديد الذي تشكله القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنترهاموي.

هذا وتطلب حكومتي إلى مجلس الأمن القيام بما يلي:

(١) ممارسة الضغط على السلطات الكونغولية لحملها على التصرف تصرف السياسيين المسؤولين الذين يحترمون التزاماتهم إزاء جيرانهم والمجتمع الدولي؛

(٢) حمل السلطات الكونغولية على احترام جميع أحكام اتفاق بريتوريا للسلام، ولا سيما تلك المتعلقة بالشواغل الأمنية لرواندا؛

(٣) ممارسة الضغط على الحكومة الكونغولية لتكف عن تزويد القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنترهاموي بالسلاح والذخيرة؛

(٤) تذكير الحكومة الكونغولية بأنها ملزمة باحترام مختلف قرارات مجلس الأمن التي تطالبها بوقف كل دعم معنوي وسياسي ومادي ومالي تقدمه إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنترهاموي.

وترجو حكومتي أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أناستاس **غاسانا**

السفير

الممثل الدائم